

سياسة مصر الداخلية في الحد من التضخم النقدي ١٩٣٩-١٩٤٥ م
(دراسة تاريخية)

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية / جامعة بابل

سياسة مصر الداخلية في الحد من التضخم النقدي ١٩٣٩-١٩٤٥ م (دراسة تاريخية)

م. هالة مهدي الدليمي

جامعة بابل / مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

**Egypt's Domestic Policy to Control Monetary Inflation 1939-1945 AD
(A Historical Study)**

Luc. Hala Mahdi Al-Dulaimi

**University of Babylon/ Babylon Center for Civilizational and
Historical Studies**

hala.aldulaimi15@uobabylon.edu.iq

Abstract

Egypt was an integral part of the world order, and part of the global capitalist market, so the Second World War (1939-1945), directly affected the economic development of Egypt, worsened the economic conditions during the war, especially in the monetary and financial field, and although Egypt did not declare war officially, but the course of economic events was clearly affected, as a result of Egypt's economic and political dependence on Britain, Even after the conclusion of the 1936 treaty, which gave Egypt a kind of sovereignty, the war also witnessed some important events that gave a picture of the economic reality of Egypt, as well as Britain's control over the political and economic course in Egypt, and the continued interference in Egypt's internal affairs, as Egypt was the scene of the decisive battle in World War II, and the war also left its mark on the political and economic life in Egypt during the outbreak of World War II, Especially the developments of Egyptian monetary and financial affairs (1939-1945), where Britain faced a great challenge represented in the increasing expenses of its armies stationed in Egypt, and to finance these expenses, resorted to the National Bank of Egypt, which took over the task of issuing Egyptian currency.

Keywords: Politics, Egypt, Internal, Inflation, Monetary.

المخلص:

ان مصر جزءاً لا يتجزأ من النظام العالمي، وجزءاً من السوق الرأسمالية العالمية، لذلك فإن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، أثرت بشكل مباشر على التطور الاقتصادي لمصر، فساءت الأوضاع الاقتصادية أثناء الحرب، ولاسيما في المجال النقدي والمالي، وعلى الرغم من ان مصر لم تعلن الحرب بشكل رسمي، الا ان مسار الاحداث الاقتصادية تأثر بشكل واضح، نتيجة تبعية مصر اقتصادياً وسياسياً الى بريطانيا، حتى بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ التي اعطت مصر نوعاً من السيادة، كما شهدت الحرب بعض الاحداث المهمة التي اعطت صورة عن

الواقع الاقتصادي لمصر، فضلا عن سيطرة بريطانيا على المجريات السياسية والاقتصادية في مصر، واستمرار تدخلها في شؤون مصر الداخلية، كما ان مصر كانت مسرحاً للمعركة الفاصلة في الحرب العالمية الثانية، كما تركت الحرب بصماتها على الحياة السياسية والاقتصادية في مصر اثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية، لاسيما تطورات الشؤون النقدية والمالية المصرية (١٩٣٩-١٩٤٥)، حيث واجهت بريطانيا تحدياً كبيراً تمثل في النفقات المتزايدة لجيوشها المتمركزة في مصر، ولتمويل هذه النفقات، لجأت إلى البنك الأهلي المصري، الذي تولى مهمة إصدار النقد المصري الورقي مقابل إيداع الغطاء اللازم من الأذونات البريطانية في لندن، والتي أدت إلى زيادة عرض النقود في السوق المصرية، وبالتالي ارتفاع مستويات الأسعار بالمقابل، فضلا عن النقد العالمي المتداول وعلاقته بالقوة الشرائية المصرية، كذلك قطاع الخدمات خلال فترة الحرب، كما تم التركيز على تبعية مصر، النقدية لبريطانيا، والتي أدت الى خلق مشكلة الارصدة الاسترلينية، والتي اثرت على ميزانية وضرائب مصر خلال الاعوام (١٩٣٩-١٩٤٥)، فضلا عن دخل ومصرفات مصر، وبالتالي خلقت مشكلة التضخم، والتي اوجبت على الحكومة المصرية ضرورة التدخل للحد من المشكلة، وتمصير الدين العام.

الكلمات المفتاحية: سياسة، مصر، داخل، تضخم، نقد.

المقدمة:

امتازت مصر بموقعها السوقي المهم بين قارات العالم، والمطل على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط من جهة، والساحل الغربي للبحر الاحمر من جهة اخرى، لذلك ازدادت اهميتها نظرا لوجود قناة السويس، والتي تعد من اهم الممرات المائية الاقليمية، المتحكمة بمسار التجارة العالمية في وقت السلم والحرب، لاسيما اثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، على الرغم من ان مصر لم تشترك فيها بشكل مباشر، غير انها تأثرت بالحرب سياسياً واقتصادياً، لذا فإن دراسة التطورات الاقتصادية في مصر في زمن الحرب العالمية الثانية من المواضيع المهمة، لكشف جوانب مهمة من تاريخ مصر الاقتصادي لاسيما النقدي والمالي، وعلى الرغم من ان مصر لم تعلن الحرب بشكل رسمي، الا ان مسار الاحداث الاقتصادية تأثر بشكل واضح، نتيجة تبعية مصر اقتصادياً وسياسياً الى بريطانيا، حتى بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ التي اعطت مصر نوعاً من السيادة، كما شهدت الحرب بعض الاحداث المهمة التي اعطت صورة عن الواقع الاقتصادي لمصر، فضلا عن سيطرة بريطانيا على المجريات السياسية والاقتصادية في مصر، واستمرار تدخلها في شؤون مصر الداخلية، كما ان مصر كانت مسرحاً للمعركة الفاصلة في الحرب العالمية الثانية، كما تركت الحرب بصماتها على الحياة السياسية والاقتصادية في مصر.

قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور، حيث تناول المحور الاول اوضاع مصر الاقتصادية اثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية، لاسيما تطورات الشؤون النقدية والمالية المصرية (١٩٣٩-١٩٤٥)، فضلا عن النقد العالمي

المتداول وعلاقته بالقوة الشرائية المصرية، كما تناول المحور التطورات الاقتصادية في مصر خلال فترة الحرب العالمية الثانية. و جاء فيه تطور شؤون مصر المالية والنقدية، كذلك قطاع الخدمات خلال فترة الحرب، كما تم التركيز على تبعية مصر النقدية لبريطانيا، والتي أدت الى خلق مشكلة الارصدة الاسترلينية، في حين تناول المحور الثاني لميزانية وضرائب مصر خلال الاعوام (١٩٣٩-١٩٤٥)، فضلا عن دخل ومصرفات مصر في فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وايضاً مشكلة التضخم ودور الحكومة المصرية للحد منها، ومحاولات مصر لتمصير الدين العام، اما المحور الثالث فقد تطرق لمراحل تطور الملاحة المصرية (١٩٣٩-١٩٤٥)، قناة السويس كأهم مرفق من مرافق الخدمات خلال الحرب العالمية الثانية، وما رافقها من تطور لقطاع الخدمات في مصر.

اعتمدت الدراسة على مصادر ومراجع متعددة، فقد احتلت التقارير المفصلة عن الاوضاع الاقتصادية (١٩٣٩-١٩٤٥)، كما أسهمت مؤلفات تاريخ مصر اسهاما فعالا في اتمام الدراسة، وكان اهمها كتاب (الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية)، فضلا عن كتاب على تسن هريدي (الرأسمالية الاجنبية في مصر).

المحور الاول: تطورات الشؤون النقدية والمالية المصرية (١٩٣٩-١٩٤٥): النقد العالمي المتداول وعلاقته بالقوة الشرائية المصرية:

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، واجهت بريطانيا تحدياً كبيراً تمثل في النفقات المتزايدة لجيوشها المتمركزة في مصر. ولتمويل هذه النفقات، لجأت إلى البنك الأهلي المصري، الذي تولى مهمة إصدار النقد المصري الورقي مقابل إيداع الغطاء اللازم من الأذونات البريطانية في لندن. أدت هذه العملية إلى زيادة عرض النقود في السوق المصرية، وبالتالي ارتفاع مستويات الأسعار، ويعزى هذا الارتفاع إلى عدم التوازن بين العرض السلعي وكمية وسائل الدفع المتاحة، حيث تطورت كمية النقد المتداول بوتيرة أسرع من الزيادة في كمية السلع المعروضة.^(١)

جدول رقم (١) يوضح كمية النقد المتداول وكمية البنكنوت المصدر.^(٢)

السنة	البنكنوت المصدر	صافي النقد المتداول	حجم الودائع	نسبة الودائع إلى العرض
١٩٣٩	٢٨.٠٠٠	٢٦.٤٤٥	٦٩.٢٤٥	٪٧٢.٥
١٩٤١	٥٢.٧٠٠	٥٠.٦٦٠	—	
١٩٤٣	١٠١.٤٠٠	٦٥.٦٠٣	٢٨٧.٣	
١٩٤٥	١٤٨.٠٠٠	١٤٠.٧٤٥	٢٤٧.٩٤٥	٪٦٧.١

يتضح من الجدول أن كمية النقد المتداول شهدت قفزة كبيرة من ٢٦.٤٤٥ مليون جنيه في عام ١٩٣٩ إلى ما يقارب ١٤١ مليون جنيه في عام ١٩٤٥. كما يظهر الجدول الزيادات الكبيرة في قيمة البنكنوت المصدر بدءاً

من عام ١٩٤٣ مقارنة بعام ١٩٣٩، فضلا عن ارتفاع حجم الودائع من ٦٩.٢٤٥ مليون جنيه في عام ١٩٣٩ إلى ٢٨٧.٣ مليون جنيه في عام ١٩٤٣، ثم إلى ٢٤٧.٩٤٠ مليون جنيه في عام ١٩٤٥.^(٣) نتيجة لذلك، شهدت مصر تضخمًا هائلًا، تمثل في زيادة ملحوظة في الطلب مع نقص في المعروض من السلع والخدمات، وقد ساهمت عدة عوامل في هذه الزيادة في الطلب، أبرزها الزيادة الكبيرة في النقد المصدر، والتي لم تتناسب مع حجم المعروض من السلع المحلية والمستوردة، فلم تستطع السلع المعروضة مواكبة الزيادة الضخمة في النقد خلال فترة الحرب (١٩٣٩-١٩٤٥)، وذلك في ظل محدودية عوامل الإنتاج المحلية والقيود المفروضة على السلع المستوردة^(٤).

وبالنظر إلى أن القوة الشرائية للعملة تتحدد بكمية النقد المتداول مقارنة بالسلع المعروضة للبيع، فإن الزيادة الكبيرة في كمية النقد في مصر من ٢٨ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ١٤٨ مليون جنيه عام ١٩٤٥، أي ما يقارب خمسة أضعاف ما كانت عليه في بداية الحرب العالمية الثانية، ومع عدم زيادة المعروض من السلع بنفس النسبة، أدى ذلك إلى حدوث تضخم كبير في مصر^(٥).

ونتيجة للاستهلاك المتزايد من قبل الجيوش البريطانية والدول المتحالفة معها، والتمركز في مصر طوال فترة الحرب ١٩٣٩-١٩٤٥، انخفضت كمية السلع المعروضة في الأسواق المصرية، وقد أدى ذلك إلى نقص حاد في كميات بعض السلع المخصصة للاستهلاك المحلي، واختفاء سلع أخرى تمامًا. ويرجع ذلك إلى أن استهلاك الجندي الأجنبي من السلع يفوق استهلاك الفرد العادي في مصر، في حين كانت السلع شحيحة ولا تكفي لتلبية احتياجات الاستهلاك المدني للشعب المصري والجيوش المتواجدة في البلاد^(٦).

في الوقت نفسه، لم تتمكن مصر من الاستفادة من أرصدها المتراكمة في بريطانيا لاستيراد السلع الضرورية للسوق المصري، ويعزى ذلك إلى القيود التي فرضتها بريطانيا على التصدير، فضلا عن صعوبة الملاحة البحرية وتحويل المصانع إلى الإنتاج الحربي^(٧).

وكانت من نتائج هذا التضخم الذي حدث في مصر الارتفاع الشديد في أسعار السلع وبالتالي ارتفاع نفقات المعيشة (أي التكاليف النقدية لما يستهلكه الفرد المتوسط من سلع وخدمات في وحدة زمن معينة) فنلاحظ أن الأرقام القياسية لأسعار الجملة ارتفعت وزادت ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب^(٨)

جدول (٢) يوضح ارتفاع التكاليف النقدية^(٩)

السنة	الأرقام القياسية لأسعار الجملة	الأرقام القياسية لنفقات المعيشة
١٩٣٩	١٢٢	١٠٨
١٩٤٠	١٤٣	١٢٢
١٩٤١	١٨٢.٥	١٥٦
١٩٤٢	٢٥١	٢١٥

٢٥٧	٢٩٢.٧	١٩٤٣
٢٩٢	٣٣٠.٣	١٩٤٤
٢٩٣	٣٣٣	١٩٤٥

يتضح من الجدول أعلاه أن أسعار الجملة ارتفعت من ١٢٢ في عام ١٩٣٩ إلى ٣٣٣ في عام ١٩٤٥، بدلاً من "حيث يتضح من الجدول اعلاه أن أسعار الجملة قد ارتفعت من (١٢٢ في عام ١٩٣٩ إلى ٣٣٣ في عام ١٩٤٥)، تم إعادة الصياغة لتكون أكثر مباشرة ووضوحاً^(١٠).

فقد ارتفعت الأرقام القياسية لها من ١٠٨ في عام ١٩٣٩ إلى ٢٩٣ في عام ١٩٤٥ وقد ترتب على هذا الارتفاع في نفقة المعيشة انخفاض القوة الشرائية للجنه المصري بمقدار الثلث تقريباً إذ أن القوة الشرائية تساوي مقلوب الرقم القياسي لنفقات المعيشة وتدهورت قيمة العملة إذا ما قومت بالسلع والبضائع، ويلاحظ من الجدول أن الارتفاع في نفقات المعيشة ولاسيما بعد عام ١٩٤١ جاء متماشياً مع ارتفاع أسعار الجملة^(١١).

بالإضافة إلى ذلك، ساهم التضخم في زيادة القوة الشرائية لدى فئة محدودة من الشعب المصري، نتيجة لزيادة النقد المتداول والودائع في البنوك، مع قلة السلع المعروضة، وقد أدت هذه الظروف إلى ظهور ما يُعرف بـ (أثرىء الحرب)، وهي الفئة التي استفادت من التضخم بشكل كبير، في المقابل، حرمت طبقة كبيرة من الشعب من القدرة على شراء بعض السلع نتيجة لارتفاع الأسعار، ولاسيما الفلاحين الذين يمثلون في ذلك الوقت نحو ٩٠٪ من الشعب وكانوا أكثر الفئات تضرراً من التضخم، ومع ذلك كان للتضخم أثر إيجابي، إذ أن الزيادة في وسائل الدفع لم تضعف الجانب الدائن للميزانية، مما أدى إلى انخفاض قيمة الديون العقارية وقصيرة الأجل، بالتالي ساعد العديد من صغار ومتوسطي المنتجين من التقليل من قيمة ما عليهم من ديون^(١٢).

وللحد من آثار التضخم على الشعب المصري قامت الحكومة من جانبها بعدة محاولات منها تطبيق نظام البطاقات في التوزيع لبعض السلع أثناء مدة فترة الحرب العالمية الثانية وكان هدفها من ذلك الحد من تخزين السلع الضرورية التي يوجد فيها نقص والحد من مضاربة التجار على تلك السلع^(١٣).

كما قامت الحكومة للحد من التضخم بتثبيت أسعار بعض السلع الضرورية عن طريق تسعيرها وكان الهدف من ذلك تمكين الغالبية من ذوي الدخل المحدود من الحصول على السلع الغذائية الضرورية بأسعار معتدلة بعد ارتفاع أسعارها بدرجة كبيرة فأصدرت الحكومة قانون "التسعير الإلزامي" لبعض السلع ووضعت لتنفيذه لجنة مركزية بالقاهرة ولجان فرعية في الأقاليم ألا أن هذا النظام لم يؤت بنتائج جيدة فلم تكن الرقابة على تنفيذه كافية فوجد ما يسمى بـ (السوق السوداء)^(١٤)، فضلاً عن ذلك، منحت الحكومة المصرية موظفي الحكومة والبنوك والشركات، إعانات غلاء المعيشة، كما حددت حداً أدنى لأجور العمال الزراعيين إلا أنه مع كل هذه الإجراءات ظلت معاناة الشعب المصري نتيجة الغلاء والتضخم خلال الحرب إذ كانت هذه الإجراءات لا تتماشى مع الارتفاع الشديد في الأسعار خلال الحرب العالمية الثانية^(١٥).

الجنه المصري وعلاقته بالجنه الإسترليني (١٩٣٩-١٩٤٥):

فقد الجنيه المصري استقلاله عام ١٩١٦، وبذلك ارتبط الجنيه المصري بالجنيه الإسترليني، حيث أصبح التداول وفق ما يدعى بـ(قاعدة الصرف بالإسترليني)، بدلاً من قاعدة الذهب، وبذلك دخلت مصر (الكتلة الإسترلينية)، الذي تأسس عام ١٩٣١^(١٧)، أما بريطانيا حيث طلبت من البنك الأهلي، إصدار مبالغ ضخمة من العملة، عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، وفقاً لاحتياجاتها من المبالغ، مقابل إيداع سندات على الخزنة البريطانية لصالح مصر في بنك إنجلترا، مع وعود بالدفع، ولما لم تكن هناك رقابة من البنك الأهلي على إيداع تلك السندات في لندن، في ظروف الحرب استمرت بريطانيا طوال مدة الحرب، تتبع هذا الأسلوب، فكلما احتاجت للنقد المصري، أودعت سندات وحصلت في مقابلها على العملة المصرية، مقابل وعود بالدفع في الوقت نفسه كانت بريطانيا غير قادرة على أن تقدم لمصر بضائعاً أو نقداً، مقابل ما حصلت عليه من سلع وخدمات في مصر^(١٨)، حيث أقامت بريطانيا نظام الرقابة على النقد، وألزمت دول الكتلة الإسترلينية بإنشاء نظام للرقابة في بلادهم مماثل لنظام الرقابة في بريطانيا كشرط للبقاء في عضوية الكتلة رغم خروج بعض الدول من عضوية الكتلة آنذاك^(١٩) ونتيجة لارتباط مصر من الناحية الاقتصادية، ببريطانيا لذلك استمرت في عضوية الكتلة اللسترلينية، وأنشأت نظام رقابة على النقد، مماثل لنظام الرقابة في بريطانيا فأصبح للكتلة الإسترلينية وضع قانوني وصفة رسمية ملزمة في مصر عكس وضعها السابق لعام ١٩٣٩^(٢٠).

وكانت بريطانيا تهدف من وضع نظام الرقابة، خوفها من تدهور قيمة الجنيه الإسترليني، وتسرب رؤوس الاموال إلى بلاد خارج الكتلة الإسترلينية، حيث سمح هذا النظام بحرية حركة رؤوس الأموال، داخل دول الكتلة الإسترلينية، فضلاً عن إخضاعها للرقابة، إذا أرادت الخروج إلى خارجها سواء في بريطانيا أو في أي دولة من دول الكتلة كما هدفت بريطانيا من نظام الرقابة الحفاظ على الكتلة كيان اقتصادي موحد، وليس الاستقرار الاقتصادي لكل دولة بمفردها^(٢١)، استطاعت بريطانيا أن توجه السياسة النقدية في مصر، من خلال الحفاظ على سعر صرف ثابت للجنيه المصري، بالنسبة للجنيه الإسترليني، وقد دفع مصر إلى فرض الرقابة هذه ضمان ما بريطانيا أبدت استعدادها لبيع مصر نقد أجنبي على شرط أن يستعمل في طرق سليمة ولا يتسرب إلى الأعداء خارج منطقة الكتلة^(٢٢)، كما أن بالجنيه الإسترليني غير قابل للتمويل للعمليات الأخرى أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن احتياج بريطانيا للعملات الصعبة (الدولار)، حيث عقد داخل الكتلة الإسترلينية إتفاق مجمع العملة الصعبة، بين دول الكتلة، الذي تعهدت فيه مصر كباقي دول الكتلة، بتوريد كل ما تحصل عليه من عملات أجنبية، نتيجة مبادلاتها التجارية إلى المجمع في لندن، مقابل تعهد بريطانيا بوضع سندات إسترلينية، لحسابها في بنك إنجلترا، وبذلك تكونت لمصر عن طريق المجمع خلال مدة الحرب جزء من الأرصدة الإسترلينية^(٢٣).

استطاعت بريطانيا بذلك أن تحد من حرية دول الكتلة، في عمليات الاستيراد والتصدير من خارج الكتلة هذه من ناحية، وتتحكم فيما تأخذه دول الكتلة، ومنها مصر من عملات صعبة عن طريق مركز تمويل الشرق الأوسط وبذلك لم تكن مصر حرة في الحصة التي تخصص لها من العملات الصعبة، وعقدت بريطانيا مع مصر اتفاقاً خصصت فيه حصة محددة من العملات الصعبة لا يجوز لمصر أن تتعدها وكان ذلك في عام ١٩٤٤^(٢٤)، وعندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في عام ١٩٤٢ تواجبت قواتها في مصر، وكان على مصر أيضاً أن توفر النقد المصري لها لكن بريطانيا كانت تحصل على الدولارات الأمريكية المستحقة لمصر، مقابل وضعها سندات على الخزانة البريطانية كغطاء للنقد الذي يقوم البنك الأهلي، بإصداره وتقديمه للقوات الأمريكية المتواجدة في مصر وبهذه الطريقة تكونت كمية كبيرة من الأرصدة الإسترلينية لمصر في لندن، كنتيجة للإنفاق الضخم للقوات الأمريكية في مصر، في مدة الحرب، وحرمت مصر من الاستفادة من الدولارات الأمريكية، في تنمية اقتصادها لكون الدولار الأمريكي، عملة مرتفعة القيمة الشرائية، وقابله للتحويل للعملات الأخرى حتى في زمن الحرب^(٢٥).

وقد وقع اختيار الحكومة المصرية على البنك الأهلي منذ الحرب العالمية الثانية ليقوم بتنفيذ الرقابة على النقد لما يتمتع به هذا البنك من مكانة بين البنوك الأخرى ولاسيما البنوك البريطانية كما انه لم يتأثر بقيام الحرب كالبنوك الأخرى وقد مد امتياز هذا البنك خلال الحرب بموجب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠ الذي نص على مد أجل الامتياز الممنوح للبنك الأهلي المصري الخاص بإصدار ورق النقد المصري وذلك لمدة أربعين سنة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون بعد أن كان امتيازه ينتهي عام ١٩٤٨. وهذا القرار أسعد بريطانيا كثيراً كونه يتماشى مع سياستها المالية في مصر^(٢٦)، فقام هذا البنك بنظام الرقابة على النقد في مصر طبقاً لنظام الرقابة المتبعة في بريطانيا طوال فترة الحرب فكان يقوم بتجميع العملات الصعبة من البنوك المصرية ويرسلها إلى بنك إنجلترا لتنفيذاً لاتفاقية مجمع العملة وكان يعمل بحرية كاملة من دون رقابة الحكومة المصرية^(٢٧)، وطبقاً للاتفاق المالي الذي عقد بين مصر وبريطانيا في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٤ قررت الحكومة المصرية أحكام رقابتها على النقد الأجنبي بتكوين لجنة مركزية للرقابة على النقد مثلت فيها وزارة المالية مع البنك الأهلي بعد أن كانت أعمال هذه الرقابة مقصورة على البنك وحده منذ بداية الحرب ١٩٣٩^(٢٨)، حيث استطاعت بريطانيا بهذا النظام النقدي الذي وضعته خلال الحرب أن تجعل من بنك إنجلترا البنك الرئيسي لدول الكتلة الإسترلينية، واستطاعت أن تدعم مركز الجنيه الإسترليني عن طريق تثبيت سعر الصرف بالنسبة لعملات الكتلة الأخرى فالنسبة لمصر كان تثبيت سعر الصرف بين العملتين لصالح بريطانيا إذ لم يتأثر سعر صرف الجنيه الإسترليني بالنسبة للجنيه المصري اثناء الحرب، فقد أصبح الإسترليني هو العملة الموحدة لتسوية المعاملات التجارية والمالية لأعضاء الكتلة كما حصلت بريطانيا على اكبر كمية من العملات الصعبة لاسيما الدولار نتيجة لاتفاق مجمع العملة مع أنها أقل الدول توريداً له خلال

الحرب فاستعملت العملات الصعبة لخدمة المجهود الحربي وخلال الحرب تحققت حرية التداول بين دول الكتلة وأصبحت وكأنها دولة واحدة مركزها لندن وتعمل لمصلحة بريطانيا^(٢٩).

بسبب هذه السياسة المالية التي اتبعتها بريطانيا تجاه دول الكتلة الإسترلينية ومنها مصر تجمعت لمصر أرصدة إسترلينية كبيرة في لندن بلغ مقدارها في نهاية الحرب العالمية الثانية ما يزيد ٤٣٠ مليون جنيه إسترليني لم تتمكن مصر من الاستفادة منها في زمن الحرب وظروفها ومن هنا ظهر ما سمي "بمشكلة الأرصدة الإسترلينية"^(٣٠)، في نهاية الحرب العالمية الثانية فقد كانت هذه الأرصدة تختلف عن الأرصدة التي تكونت لمصر بعد الحرب العالمية الأولى إذ كانت هذه الأرصدة أقل تصل الى ١٥٠ مليون جنيه إسترليني استهلكت بسرعة ولم تسبب لمصر أي مشاكل إلا إن أرصدة الحرب العالمية الثانية كانت كبيرة فكانت بمثابة ادخار إجباري اضطرت إليه مصر وشكل ما يقارب ٢٥٪ من إجمالي الدخل القومي المصري في تلك الفترة وكانت بمثابة خدمات و سلع ونقد قدمت لبريطانيا لصالح المجهود الحربي البريطاني بدلاً من توجيهه لرفع مستوى الدخل القومي للشعب المصري وتنمية موارد مصر الاقتصادية، فأصبحت هذه المشكلة (مشكلة الأرصدة الإسترلينية) إحدى شواغل العلاقات المصرية لفترة طويلة بعد الحرب^(٣١).

المحور الثاني: ميزانية وضرائب مصر (١٩٣٩-١٩٤٥):

دخل ومصرفات مصر خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥):

ازدادت مصرفات مصر على إيراداتها قبل نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، واثاء اندلاع الحرب، بدأت المصرفات تتخفّض شيئاً فشيئاً، حتى بدأت تزيد بدرجة أقل من سنة الحرب الأولى وزادت الإيرادات على المصرفات في سنة الحرب الثانية وكما يتضح من الجدول الآتي الذي يبين ميزانية مصر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية من إيرادات ومصرفات واحتياطي^(٣٢).

جدول رقم (٣) يوضح ميزانية مصر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية^(٣٣)

السنة	الإيرادات	المصرفات	الاحتياطي
١٩٣٩	٢٠٦.٧١٩.٤٤	٤٧.٨٨.٦١٣	٢٨.٢١٣.١١٩
١٩٤٠	٤٦.٠٨٠.١٦٥	٤٨.٦٣٩.٢٩٧	٢٤.٩٥٤.١٥٩
١٩٤١	٤٣.٦٧٧.٤٨٩	٤٢.٥٥٨.٨٨٤	٢٨.٩٦٠.٣٦٣
١٩٤٢	٥٦.٢٣٥.٣٦٩	٤٦.٠٤٢.٣٨٠	٣٣.٠٨٥.٢٢١
١٩٤٣	٦٧.١٤٠.٧٦٤	٥٦.٥٥٣.٤٤٠	٤٢.٢٦١.١٣١
١٩٤٤	٧٧.٧٧٣.٨٣٧	٧١.٩٣٨.٢٦١	٤٨.٤١٦.٧٠٠
١٩٤٥	٨٧.٧٣٠.٥٢٨	٨٢.٠٩٧.٠٠٥	٥٧.٠٧٣.٧٣٦

نلاحظ من الجدول أن من سنة (١٩٤٠-١٩٤١)، كانت الإيرادات أكثر من المصروفات وفي سنة (١٩٤١-١٩٤٢)، تناقصت المصروفات بشكل كبير من الإيرادات ووصل الاحتياطي في تلك السنة أكثر من السنوات الثلاث السابقة، واستمر الفائض في سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ فوصلت واردات الدولة في ذلك العام ٦٧ مليون جنيه في حين وصلت المصروفات إلى ٥٦ مليون جنيه فكان الفارق ١١ مليون جنيه وهو أعلى معدل خلال سنوات الحرب العالمية الثانية "وكانت هذه السنة تمثل قمة الأزمة في الحرب بالنسبة لجيوش الحلفاء، أما بالنسبة لاحتياطي الميزانية، فيلاحظ أنه في تزايد مستمر، عما كان عليه في عام (١٩٣٨-١٩٣٩)، إذ كان (٢٨) مليون جنيه، فأصبح سنة (١٩٤٤-١٩٤٥) حوالي (٥٧) مليون جنيه (٣٤).

ان توزيع للمصروفات في الميزانية سواء في مجال الخدمات، أو وزارات الدولة، فوجد أن ما خصص لوزارة التجارة والصناعة في سنة (١٩٣٩-١٩٤٠) كان (٣٢٢٤٥٠)، جنيهاً فقط وهو أقل بكثير من ما خصص للبرلمان أو ما خصص لديوان الملك أما في ميزانية ١٩٤٠-١٩٤١ نجد أن ما خصص لوزارة التجارة والصناعة كان (٢٦٤٦٥٠)، جنيهاً أي أقل من العام السابق وأقل مما خصص لوزارات أخرى في السنة نفسها مثل الخارجية، ورغم أن البلاد كانت تعاني خلال سنوات الحرب، من أزمة في المنتجات الزراعية، لذلك أن ما خصص لوزارة الزراعة كان في حدود ٢.٥٪ من ميزانية الدولة، وهي أكبر نسبة في عام ١٩٤٥ (٣٥)، ولم تستثمر أموال الاحتياطي في زيادة الإنتاج القومي وتنمية ثروة البلد من أجل أن تزيد إيرادات البلاد وتتغش الحالة الاقتصادية ويرتفع مستوى المعيشة للشعب بل بقي المال الاحتياطي كمال جامد غير مستثمر (٣٦).

أما عن إيرادات الدولة من الضرائب أثناء الحرب العالمية الثانية فقد حدث فيها تغير كبير بعد صدور قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي حدد سعر الضريبة وأصبحت الضريبة تسري على الإيراد الناتج عن تفاعل رأس المال والعمل معاً، فكان الإيراد الناتج عن رأس المال يخضع لضريبة القيم المنقولة والإيراد الناتج عن العمل يخضع لضريبة كسب العمل أما الإيراد الناتج عن تفاعل رأس المال والعمل معاً يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية كأرباح المنشآت التجارية والصناعية (٣٧)، مع ذلك فقد ظلت الضرائب غير المباشرة، أكثر من المباشرة وكانت الضريبة غير المباشرة يقع عبئها على الفقراء فوصلت الضرائب غير المباشرة إلى نحو ضعفين الضرائب المباشرة (٣٨).

جدول رقم (٤) يوضح الضرائب المصرية (١٩٤٠-١٩٤٥) (٣٩)

السنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
١٩٤٠/١٩٤١	٩	١٦
١٩٤١/١٩٤٢	١٠	٢١
١٩٤٢/١٩٤٣	١٨	٢٢
١٩٤٣/١٩٤٤	٢٠	٢٤
١٩٤٤/١٩٤٥	١٩	٣٧

وتوسعت الحكومة في فرض ضريبة الإنتاج فشملت الكحول والبنزين كما زادت من فئات أجور النقل بالسكك الحديدية خلال الحرب وارتفع دخل الحكومة من الجمارك خلال سنوات الحرب العالمية الثانية فارتفع من ١٣.٥٢٤.٣٨٥ جنيهًا في عام ١٩٣٨ إلى نحو ١٨.٤١٣.١٢٠ جنيهًا في عام ١٩٤٥^(٤٠)، وكانت أهم الضرائب في مرحلة الحرب العالمية الثانية في مصر هي ضريبة الأرباح الاستثنائية، وهي ضريبة فرضت على الأرباح الطائلة الناتجة عن ظروف الحرب وارتفاع الأسعار وزيادة المبيعات وبالتالي زيادة التشغيل، وكان القصد منها بالأساس هو امتصاص جزء كبير من الدخل الضخمة للقوى الاقتصادية لتلك المدة وتوجيه بعضها إلى الحجز كاحتياطي أو تجديد الآلات في المصانع أي أن الهدف منها إحداث انكماش في التضخم الناتج عن ظروف الحرب^(٤١).

وفي أثناء سنوات ١٩٣٩-١٩٤٢ رفعت أسعار ضريبة الأرباح الاستثنائية إلى ٢٥٪ ثم ٤٠٪، ٥٥٪، ٧٥٪ على التوالي ومع ذلك فإن حصيلة هذه الضرائب خلال الحرب لم تزيد عن ٤ مليون جنيه ذلك بسبب تهرب الكثير من الرأسماليين منها عن طريق احتجاز الاحتياطي كما أن وقوف اتحاد الصناعات ضدها شجع الكثير من أصحاب المصانع على عدم سدادها ومع ذلك فقد كانت لهذه الضريبة أهمية كبيرة، فقد زودت الميزانية المصرية بدخل لا بأس به لاسيما بعد إصدار الحكومة بعض التشريعات الضريبية في زمن الحرب^(٤٢)، أما بالنسبة للدخل القومي في مصر فقد ارتفع الدخل القومي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية من ١٦٨ مليون جنيهًا في عام ١٩٣٩ إلى ٥٠٢ مليون جنيهًا في عام ١٩٤٥ وارتفع معه دخل الفرد من ١٠ جنيهًا في عام ١٩٣٩ إلى ٢٧.٦ جنيهًا في عام ١٩٤٥ ألا أن هذا الارتفاع في دخل الفرد كان ارتفاعاً ظاهرياً نتيجة التضخم في زمن الحرب العالمية الثانية وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري، فكان هذا الدخل لا يمثل ارتفاعاً في مستواه إذا قيس بالدخل الحقيقي للفرد خلال الحرب في وقت كان فيه عدد السكان في ازدياد مستمر خلال سنوات الحرب^(٤٣).

جدول رقم (٥) يوضح الدخل القومي المصري وعدد السكان^(٤٤)

السنة	الدخل القومي (بالمليون)	عدد السكان (نسمة)	الدخل النقدي للفرد في المتوسط	الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط
١٩٣٩	١٦٨	١٦.٦٧١.٢٩٤	١٠ جنيه مصري	١٠ جنيه مصري
١٩٤٠	١٩١	١٧.٠٤٠.٥٩٤	١١.١ جنيه مصري	٩.٨ جنيه مصري
١٩٤١	٢٣٣	١٧.٤٠٩.٨٩٤	١٣.٣ جنيه مصري	٩.٦ جنيه مصري
١٩٤٢	٣٢٦	١٧.٣٩٩.١٨٤	١٨.٣ جنيه مصري	٨.٩ جنيه مصري
١٩٤٣	٣٩٠	١٨.٥١٧.٧٩٤	٢١.٤ جنيه مصري	٨.٨ جنيه مصري
١٩٤٤	٤٦٤	١٨.٦٣٣.٧٩٤	٢٥ جنيه مصري	٨.٩ جنيه مصري
١٩٤٥	٥٠٢	١٨.٨٨٧.٠٩٤	٢٧.٦ جنيه مصري	٩.٤ جنيه مصري

صندوق الدين ومراحل تمصير الدين المصري (١٩٤٠-١٩٤٣):

كان صندوق الدين بمثابة الوصي على النظام المالي المصري منذ عام ١٨٧٦م ألا أنه بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية في مؤتمر مونترو في عام ١٩٣٨ بدأت المفاوضات في باريس بين ممثلي الحكومة البريطانية والفرنسية والإيطالية وممثلي الحكومة المصرية من أجل إلغاء صندوق الدين^(٤٥)، وفي نيسان ١٩٣٩ قبلت بريطانيا مبدأ إلغاء صندوق الدين، وهكذا استطاعت الحكومة المصرية من التوصل إلى الاتفاق على إلغاء صندوق الدين، وتم التوقيع على هذا الاتفاق في ١٧ يولييه عام ١٩٤٠ في عهد وزارة حسن صبري، ونص الاتفاق على إلغاء صندوق الدين واسترداد الحكومة المصرية لاحتياطه وقدره ١.٨٠٠.٠٠٠ جنيه والمبالغ المخصصة لإدارته وقدرها نصف مليون جنيه مصري وجميع المبالغ التي كانت في الصندوق وبهذا زالت الرقابة عن شؤون مصر المالية^(٤٦).

بعد ذلك رأت الحكومة المصرية أن ظروف الحرب العالمية الثانية عادت بأرباح وفيرة على جميع المشتغلين بنواحي الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري فكثر الأموال في البلاد وزاد التضخم النقدي وقويت القوة الشرائية وازداد الغلاء، فقررت الحكومة المصرية امتصاص الأموال الزائدة والتخفيف من حدة التضخم^(٤٧)، ذلك من خلال تحويل الدين العام إلى قرض وطني تتخلص فيه مصر من سيطرة أموال الأجانب على موارد البلاد وفي الوقت نفسه تقلل من القدرة الشرائية، فتقل حدة الغلاء من أجل ذلك أصدرت حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس أمراً يوجه سياستها المالية نحو تسديد الدين العام كله بقرض وطني بسعر فائدة أقل وذلك بمقتضى سندات تصدرها بالعملة المصرية بدلاً من الأجنبية ويكون القرض على أربعة أنواع^(٤٨):

١. قرض بمبلغ ٣ ملايين جنيه بفائدة ١.٧٥٪ ويستهلك في مدة من ٢ إلى ٣ سنوات (١٩٤٥-١٩٤٦).
٢. قرض بمبلغ ٥ ملايين جنيه بفائدة ٢.٢٥٪ ويستهلك في مدة من ٥ إلى ٧ سنوات (١٩٤٨-١٩٥٠).
٣. قرض متوسط الأجل بفائدة ٢.٧٥٪ ويستهلك في مدة ١٢ إلى ١٥ سنة (١٩٥٥-١٩٥٨).
٤. قرض طويل الأجل بفائدة ٣.٢٥٪ ويستهلك في مدة من ٢٠ إلى ٣٠ سنة (١٩٦٣-١٩٧٣)^(٤٩).

وهكذا استطاعت الحكومة المصرية أن تتخلص من أعباء الدين العام وأعفت البلاد من نتائج غير مأمونة العواقب عن طريق تمصيره وأصبحت الحكومة مدينة للشعب المصري بمبلغ ٨٥ مليون جنيه بدلاً من أن تكون مديونة للأجانب وتابعة لهم نقدياً^(٥٠)، وقد اختلفت الآراء في مصر حول هذا المشروع فدافع عنه البعض لأنه يخفف من العبء على الميزانية نتيجة لخفض الفائدة كما أنه يعمل على استقلال مصر مالياً في حين أن انتقده البعض كونه لا يؤدي إلى اتساع سوق مصر دولياً كالدين العام كما أنه ينص على الإعفاء من الضرائب في المستقبل وهذا لا يتفق مع القواعد الاقتصادية^(٥١).

الخدمات الاستثمارية المصرية ١٩٣٩-١٩٤٥:

لم يهتم المصريون باستثمار رؤوس أموالهم في تلك المدة في قطاع الخدمات مما فتح المجال أمام رأس مال الأجنبي في الاستثمار في هذا القطاع المهم والسيطرة على تلك الأنشطة المهمة في مصر، والاستفادة من الأرباح الكبيرة التي تعود على المشتغل بهذا القطاع المهم لذلك كان لرؤوس الأموال البريطانية بالدرجة الأولى والفرنسية ثم الأميركية والبلجيكية دور كبير في قطاع الخدمات والمرافق العامة في مصر^(٥٢).

ففي مجال النقل البري والبحري دخلت رؤوس الأموال الأجنبية في هذا المجال وأسست الكثير من الشركات بأموال أجنبية أو بالاشتراك مع بعض المصريين ومن أهم الشركات التي كانت تعمل في مصر خلال مدة الحرب العالمية الثانية "شركة سكك حديد الحكومة المصرية، وشركة سكة حديد الدلتا" وهي شركة بريطانية أيضاً و"شركة سكة حديد الفيوم" وشركة "سكة حديد الوجه البحري" وهي شركة بلجيكية، وكانت مصلحة السكك الحديدية وهي مصلحة مصرية كان دورها الإشراف على شركات السكك الحديدية الأجنبية في مصر وتحصيل الضرائب منها وكان للمصلحة مجلس استشاري أنشئ في عام ١٩٤٢ وكانت إيرادات المصلحة من هذه الشركات قد زادت خلال الحرب العالمية الثانية من ٦.٥٤٨.٠٠٠ جنيهًا مصرياً في عام ١٩٣٩ إلى ١٣.٩٠٠.٠٠٠ جنيهًا في سنة ١٩٤٤ أي بزيادة قدرها ٧.٣٥٢.٠٠٠ جنيهًا وكانت ظروف الحرب هي السبب في هذه الزيادة إلا أن هذه الزيادة في الإيرادات خلال الحرب لم تكن كما يجب أن تكون، لأن القوات البريطانية كانت تستعمل خطوط السكك الحديدية من دون مقابل وهذا أثر على إيرادات المصلحة^(٥٣)، كما تأسست في مصر عدد من شركات التزام برؤوس أموال أجنبية ألا أنها لم تتمكن خلال الحرب من القيام بأعمالها المعتادة من صيانة وتجديد نظراً لصعوبة التمويل وازدياد ازدحام الأهالي في القاهرة بسبب ظروف الحرب^(٥٤).

كما استثمر الأجانب أموالهم في شركات النقل البحري فأسست في مصر عدد من الشركات وكانت أهم هذه الشركات "شركة بواخر البوسنة الخديوية" وهي شركة بريطانية ولها فروع في مصر والخارج وكان للحرب أثارها على أعمال هذه الشركات فحددت نشاطها ولاسيما بعد دخول إيطاليا الحرب كما غرقت بعض البواخر بسبب الحرب كما تأسست خلال فترة الحرب (شركة مصر للملاحة البحرية) وشركة الإسكندرية للملاحة^(٥٥)، أما في مجال الاتصال السلكي واللاسلكي ففي سنة ١٩٤٠ تم الموافقة على إنشاء شركة "وكالة برقية مصرية للأخبار العامة" رأسمالها مختلط مصري فرنسي فضلاً عن تلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية التي سيطرت عليها السلطات البريطانية خلال مدة الحرب العالمية الثانية^(٥٦)، فضلاً عن ذلك كانت هناك شركات للسيارات والأتوبيس وهي شركات نقل برؤوس أموال أجنبية تعرض بعضها للخسارة خلال سنوات الحرب بسبب اضطراب النقل وصعوبة استيراد المواد الاحتياطية وتحولت بعضها إلى شركات مساهمة مثل شركة "سيارات أتوبيس الشمال" وهي شركة بريطانية تحولت في عام ١٩٤٣ إلى شركة مساهمة مصرية وكانت هناك شركة "أتوبيس الفيوم" تابعة لمصلحة

السكك الحديدية المصرية كما تأسست شركة "المصرية للنقل على الطريق" في عام ١٩٤٣ وغيرها^(٥٧)، كما أهتم الأجانب باستثمار أموالهم في مجال النقل الجوي، وشركات توزيع الماء والكهرباء وتأسست في عام ١٩٣٩ شركة مياه القاهرة وهي شركة مصرية، أما عن شركات البناء والتشييد فممنز بداية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ توقف إنشاء مثل هذه الشركات وحتى نهاية الحرب لم تؤسس أي شركة بهذا المجال^(٥٨).

أما في مجال الخدمات السياحية والفندقية فقد استثمر الأجانب رؤوس أموالهم في هذا المجال ولم يتركوا للمصريين أي فرصة عمل فيه إلا أعمال الخدمة، لأن هذا المجال كان مربحاً ولا سيما وأن طبيعة مصر وأثارها تساعد على ازدهار هذا النشاط، وقد أثرت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) على نشاط شركات الفنادق والسياحة في مصر بسبب انقطاع مجيء الوفود والسياح إلى مصر زمن الحرب، فتأثرت بذلك حركة السياحة مما أدى إلى إغلاق بعض الفنادق بسبب نقص توافد السياح واستعمال القوات البريطانية والقوات المتحالفة معها بعض الفنادق بأجور منخفضة^(٥٩).

المحور الثالث: مراحل تطور الملاحة المصرية (١٩٣٩-١٩٤٥):

قناة السويس خلال الحرب العالمية الثانية:

عندما عقدت معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا نصت المادة الثامنة فيها "بما أن قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر هي طريق عالمية للمواصلات ووسيلة أساسية للمواصلات أساسية بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فإنه إلى حين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في موقف يستطيع فيه بموارده حماية القناة وحرية الملاحة فيها يخول صاحب الجلالة ملك مصر بريطانيا في وضع قواتها على الأراضي المصرية في منطقة القناة وذلك لضمان التعاون مع القوات المصرية في الدفاع عن القناة^(٦٠)، وقد نصت المادة (١٦)، من المعاهدة بأنه "إذا لم يتفق الطرفان على أن وجود القوات البريطانية أصبح غير ضروري نظراً لأن الجيش المصري أصبح قادراً بموارده على حماية القناة وسلامة الملاحة فيها (وذلك بعد عشرين سنة من عقد المعاهدة) فإن النزاع يعرض على عتبة الأمم ليحكم فيه^(٦١).

وحدد ملحق المادة الثامنة من المعاهدة عدد القوات البريطانية المسلحة البرية بعشرة آلاف جندي والجوية بأربعمئة وهذه الأعداد لا يدخل فيها المدنيون من الكتاب والعمال والصناع^(٦٢)، كما حدد الملحق الأماكن التي توضع فيها القوات البرية والجوية وما يلزمها من ثكنات وتسهيلات للإقامة كما نصت المادة ١٦ أيضاً على أنه "يجوز للطرفين الدخول في مفاوضات بعد انتهاء عشر سنوات على المعاهدة للنظر في تعديلها" وأمضيت المعاهدة على هذا الأساس في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦^(٦٣)، بمعاهدة ١٩٣٦ أصبح تقدير مستوى الجيش المصري وصلاحيته لأن يكفل بمفرده حماية القناة وحرية الملاحة فيها متوقفاً على اتفاق الطرفين وليس لتقدير الحكومة المصرية أما

في حال الحرب فقد نصت المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ "أن تقدم مصر لبريطانيا كل التسهيلات والمساعدات بما في ذلك استعمال الموانئ والمطارات وطرق المواصلات، والاهتمام بطرق المواصلات في قناة السويس^(٦٤). قبل إمضاء معاهدة ١٩٣٦ كانت إيطاليا قد طالبت بعد غزو الحبشة في عام ١٩٣٥ بمطالب في القناة وهي أن تمثل إيطاليا في شركة القناة وأن تخفض الرسوم وأن تؤكد دولية القناة ودخلت على أساس ذلك بريطانيا وإيطاليا في مفاوضات لتسوية المسائل المتعلقة بينها ومنها القناة لاسيما بعد اضطراب الحالة الدولية وتوسع ألمانيا وإيطاليا على حساب بعض الدول من أجل ذلك عقد الاتفاق البريطاني - الإيطالي في أبريل ١٩٣٨^(٦٥)، وتناول الاتفاق ضمن ما تناوله مسألة قناة السويس بعد أن أصبحت لإيطاليا مصلحة في تأمين مواصلاتها الإمبراطورية وعادت وطالبت بمطالبها السابقة في القناة، وتم الاتفاق بين الطرفين على احترام ما جاء بنصوص اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ الذي تضمن أنه "في كل الأوقات ولجميع الدول حرية الملاحة في قناة السويس^(٦٦)".

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ واتسعت رقعتها وشملت أوروبا بأسرها بعد سقوط فرنسا عام ١٩٤٠ بعدها دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا وتحولت المعركة إلى الشرق الأوسط هنا لعبت القناة دوراً خطيراً في الحرب فقد كانت القوات الإيطالية ترابط غرب القناة في ليبيا وبعد تطور المعارك بعد هجوم قوات المحور بقيادة رومل على الجيش البريطاني في صيف عام ١٩٤٢ واستولت على طبرق واخترقت حدود مصر وتوغلت في صحرائها^(٦٧)، على أثر ذلك تغيرت القيادة البريطانية وغدت قناة السويس تغذي جيش الصحراء بالإمدادات على أثر ذلك بدأت الهجمات الجوية من قبل جيش المحور على القناة واشتدت الهجمات من كانون الثاني ١٩٤١ إلى تموز ١٩٤٢ وبلغ عدد الغارات الجوية على القناة ٦٤ غارة كما أصيبت القناة بالغام الغواصات الألمانية سبعة عشرة مرة أصيب خلال هذه الغارات سبع عشرة سفينة من سفن الحلفاء وست قطع بحرية وخمسة قطع مملوكة لشركة قناة السويس أغرقت في القناة كما أصيبت الأجهزة المملوكة لشركة القناة أسفر ذلك عن تدهور حركة المرور في القناة إلى حد كبير واضطرت بريطانيا إلى استعمال طريق الكاب المرتفع التكاليف فقد بلغت نسبة هبوط حركة المرور في القناة سنة ١٩٤٠ نحو ٢٣٪ واستمر الهبوط حتى وصل سنة ١٩٤١ إلى ٥٨٪ وسادت الحال أكثر فأكثر سنة ١٩٤٢^(٦٨).

تحكمت بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية بقناة السويس تصرف المالك فيما يملك ولم تنفذ أحكام القانون الدولي العام ومبدأ حرية الملاحة الذي نصت عليه معاهدة القسطنطينية في عام ١٨٨٨ فلم تترك القناة مفتوحة لسفن الطرفين المتحاربين التجارية والحربية^(٦٩)، وتذرعت بأسانيد قانونية هي أن القيود التي فرضت على الملاحة تستند إلى سيادة مصر على قناة السويس وإن مصر مالكة لقناة السويس ولها حق الدفاع الشرعي بمقتضى معاهدة ١٨٨٨ والتي أعطت لمصر حق اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية أمنها في الداخل والخارج متى كانت مهددة وأن

اقتضى الحل أن تقيد حرية الملاحة والمرور في القناة على أساس ذلك لما هددت مصر من المحور ولما كانت بريطانيا حليفة مصر ساعدت بريطانيا مصر وجيشها من أجل فرض تلك القيود^(٧٠). استغلت مصر ظروف الحرب العالمية الثاني، بغية أثبات حقوقها عملياً في قناة السويس، فقامت بحماية القناة والدفاع عنها ضد غارات المحور الجوية فقد تصدت المدفعية المصرية لغارات المحور ومنعتها من بث الألغام في القناة قدر المستطاع وقامت بهذه المهمة على نحو مرضي كما اعترفت بذلك الدوائر العسكرية البريطانية، وكان لشركة قناة السويس موقف غريب أثناء الحرب العالمية الثانية إذا انضمت إلى قوات الحلفاء وحاربت معها محاربة فعلية وحولت مكاتبها وورشها إلى جزء من عتاد الاميرالية البريطانية من دون أن ترجع أو تحصل على موافقة من الحكومة المصرية رغم أنها في القانون شركة مصرية مساهمة، كما أنها بعد تطور الحرب وسقوط فرنسا في عام ١٩٤٠ وعجز مكتبها في باريس عن مباشرة أعماله في إدارة القناة لم ترجع إلى الحكومة المصرية وتسلم لها إدارة الشركة وتتلقى منها التوجيه بل لجأت إلى الاميرالية البريطانية لتسهيل إدارة الشركة وهي بذلك خرجت عن القانون لأنها لم تفوض أمر القناة للدولة صاحب السيادة عليها بل سلمتها لبريطانيا وهذا ما أصاب الشركة بأضرار كبيرة وترتب عليه أمور عديدة تتعلق بموقف مصر من الحرب ومسؤوليتها الدولية بشأن القناة^(٧١).

الخاتمة:

عقب عام ١٩٣٦، اخذت بريطانيا تتدخل في الشؤون الداخلية لمصر، وعندما أصبحت الحرب العالمية الثانية قريبة من مصر، ازدادت أهمية الجبهة المصرية، فتدخلت الحكومة البريطانية، لتفرض حكومة تخدم مصالحها في المنطقة العربية، ولم تراعي سياسة مصر واستقلالها، كما أن الأحزاب السياسية المصرية بدأت بالانقسام، و كل حزب استقل بحكمه الخاص، فاذا كان الحزب في المعارضة، عارض الحكومة، وطالبها بحرية الرأي ونزاهة الانتخابات والغاء الاحكام العرفية، فقد كانت الحكومة تتلون بلون الحزب الحاكم، وكذلك البرلمان، اما من الناحية الاقتصادية في هذه المدة، فان الاقتصاد المصري ظل أسيراً للتبعية الاقتصادية البريطانية، لاسيما السياسة النقدية المصرية، فقد فرضت بريطانيا على مصر اقتصاداً متخلفاً زراعياً، وحرصت على ان تبقي مصر دولة المحصول الواحد وهو القطن، وهذا ما ابقى الاقتصاد المصري اقتصاد يراوح في مكانه دون ان يتطور، فكافة المرافق الاقتصادية في مصر، كانت تحت سيطرة الاجانب، فضلا عن رأس المال المصري، المساهم في القطاع الزراعي بشكل محدود، فقد ظلت الرأسمالية المصرية أسيرة الانتاج الزراعي، مما فسح المجال أمامها في الحرب العالمية الثانية، للاستثمار في المجال الصناعي والنقدي، نتيجة انقطاع الواردات الخارجية عنها، واضطرار مصر الى تمويل الجيوش الموجودة فيها، وهذا ما احدث تطوراً في قطاع الصناعة، لان الرأسمالية المصرية نابعة من اصول زراعية، وكان تطور الصناعة تطوراً وقتياً في زمن الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، التي كانت

ابرز نتائجها على الساحة المصرية زيادة الاعباء السياسة والاقتصادية، والتي عانى منها الجمهور المصري، مما ادى الى تردى وضعها الاقتصادي بصورة كبيرة عقب الحرب العالمية الثانية، والتي بدورها كشفت النقاب عن حقيقة السياسة المصرية.

الهوامش:

- ١- محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، ص ١٥٩؛ محمد علي رفعت، مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل معالجتها، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ١٩٨١، ص ص ٩٤-٩٧.
- ٢- المصدر نفسه، ص ص ١٥٩-١٦٢.
- ٣- جاد لبيب، البناء الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص ص ١٥٢-١٥٥.
- ٤- زكي أحمد عطا، مشكلة الأرصدة الإستراتيجية، مكتبة الآداب، الإسكندرية، ١٩٤٧، ص ص ٥٣-٥٧.
- ٥- المصدر نفسه، ص ص ٥٦-٥٩.
- ٦- جاد لبيب، المصدر السابق، ص ص ١٥٨-١٦٣.
- ٧- محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، ج ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢، ص ص ١٥٧-١٦١.
- ٨- زكي أحمد، المصدر السابق، ص ص ٥٥-٥٨.
- ٩- جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٥، ص ص ١٠٣-١٠٦.
- ١٠- محمد رشدي، المصدر السابق، ص ص ١٥٥-١٥٧.
- ١١- محمد علي رفعت، مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل معالجتها، مكتبة الأنجلو- مصرية، القاهرة، ١٩٨١، ص ص ٧٢.
- ١٢- راشد البراوي، حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، ط ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢، ص ص ٩٦-٩٧.
- ١٣- محمد علي رفعت، المصدر السابق، ص ص ١٩٢-١٩٦.
- ١٤- مرفت صبحي غالي، العلاقات الاقتصادية المصرية - البريطانية (١٩٣٥ - ١٩٤٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٥٣-٥٩.
- ١٥- جاد لبيب، المصدر السابق، ص ص ٧٤-٧٨.
- ١٦- المصدر نفسه، ص ص ٧٦-٧٨.

- ١٧- مصطفى السقاف، الرقابة على النقد الأجنبي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٥٥-١٦٠.
- ١٨- جاد لبيب، المصدر السابق، ص ص ١٥٠-١٥٤.
- ١٩- فؤاد مرسي، النقود والبنوك في البلاد العربية (مصر-السودان)، مركز الدراسات العربية والعالمية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٤، ص ص ٣٣-٣٦.
- ٢٠- محمود متولي، تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ٢٦-٢٩.
- ٢١- محمود فهمي لهيطة، مصر الدائنة في عهد فاروق الأول، الأرصة الإستراتيجية وأثرها على مستقبل الزراعة والصناعة ومستوى المعيشة للمصريين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٧، ص ص ٣٤-٣٥.
- ٢٢- جاد لبيب، المصدر السابق، ص ص ١٦٥-١٦٩.
١. مصطفى السقاف، الرقابة على النقد الاجنبي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٩٥-٩٧.
- ٢٣- محمود فهمي، المصدر السابق، ص ص ٣٢-٣٥.
- ٢٤- زكي أحمد عطا، المصدر السابق، ص ص ٣٧-٤٢.
- ٢٥- عبد الرحمن الرفاعي، في اعقاب الثورة المصرية (١٩٣٦-١٩٥١)، ج ٣، الدار القومية، القاهرة، ١٩٥١، ص ص ٤٢-٤٧.
- ٢٦- حسين خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ص ٣٠٣.
- ٢٧- مصطفى السقاف، الرقابة على النقد، ص ص ٩٢-٩٤.
- ٢٨- ميرفت صبحي غالي، المصدر السابق، ص ص ٦٣-٦٧.
- ٢٩- جاد لبيب، المصدر السابق، ص ص ١٦٦-١٦٨.
- ٣٠- نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢-١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٣٢١-٣٢٥.
- ٣١- محمود فهمي، المصدر السابق، ص ص ٣٤-٤١.
- ٣٢- شارل عيسوي، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة: سعد رحمة، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ٣٥٣-٣٥٦.

- ٣٣- محمود متولي، المصدر السابق، ص ص ٧٤-٧٨.
- ٣٤- تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، ص ٧٨؛ محمود رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، ص ص ١٩٨-١٩٩.
- ٣٥- محمود متولي، المصدر السابق، ص ص ٧٩-٨١.
- ٣٦- المصدر نفسه، ص ٨١.
- ٣٧- عبد القادر حلمي، الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١، ص ص ٥-٩.
- ٣٨- محمود متولي، المصدر السابق، ص ص ٨١-٨٣.
- ٣٩- المصدر نفسه، ص ص ٨١-٨٢.
- ٤٠- المصدر نفسه، ص ٨٢-٨٣.
- ٤١- المصدر نفسه، ص ص ٨٤-٨٥.
- ٤٢- نبيل عبد الحميد، المصدر السابق، ص ص ١١٢-١١٦.
- ٤٣- مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع الاقتصادي، مكتبة البيان المصري العربي، القاهرة، ١٩٥٧، ص ص ١٤٦-١٤٧.
- ٤٤- محمود متولي، المصدر السابق، ص ص ١٦٦-١٦٨.
- ٤٥- فرغلي علي تسن هريدي، الرأسمالية الأجنبية في مصر ١٩٣٧-١٩٥٧، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١١٠.
- ٤٦- نبيل عبد الحميد، المصدر السابق، ص ص ١٠٤-١٠٦.
- ٤٧- محمود متولي، المصدر السابق، ص ص ٩٤-٩٨.
- ٤٨- جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم، دار علي مختار، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٤٧-٤٨.
- ٤٩- فرغلي علي تسن، المصدر السابق، ص ١١٣.
- ٥٠- محمود متولي، المصدر السابق، ص ص ٩٧-٩٨.
- ٥١- رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مذبولي، القاهرة، د.ت، ص ص ٢٢-٢٦.
- ٥٢- حسنين كروم، مستقبل القوى السياسية في مصر بعد ظهور الوفد، دار مأمون للطباعة، ١٩٧٧، ص ٩٨.
- ٥٣- محمد متولي، المصدر السابق، ص ص ٩٤-٩٩.
- ٥٤- فرغلي علي هريدي، المصدر السابق، ص ص ٣٥٢-٣٥٥.

- ٥٥- ميرفت صبحي غالي، المصدر السابق، ص ٣٠٠.
- ٥٦- أحمد إسماعيل، صناعة النقل، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ٣٤١-٣٤٤.
- ٥٧- فرغلي هريدي، المصدر السابق، ص ص ٣٦٢-٣٦٧.
- ٥٨- المصدر نفسه، ص ص ٣٧٩-٣٨١.
- ٥٩- المصدر نفسه، ص ٣٨٥.
- ٦٠- المصدر نفسه، ص ٣٦٩-٣٧٧.
- ٦١- المصدر نفسه، ص ٣٨٦-٣٨٩.
- ٦٢- ميرفت صبحي غالي، المصدر السابق، ص ص ٣٢٤-٣٢٧.
- ٦٣- مصطفى الحفناوي، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج ٢، النزاع العربي البريطاني، دار إحياء اليوم، القاهرة، ١٩٥٢، ص ص ٣٩٠-٣٩٤.
- ٦٤- محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤-١٩٥٦، المكتبة التجارية الكبرى، الإسكندرية، ١٩٥٦، ص ص ١٣٩-١٤٣.
- ٦٥- المصدر نفسه، ص ص ١٤٠-١٤٤.
- ٦٦- المصدر نفسه، ص ص ١٤٣-١٤٤.
- ٦٧- مصطفى الحفناوي، المصدر السابق، ص ص ٤٠٩-٤١٣.
- ٦٨- محمد عبد الرحمن، قناة السويس وأهميتها السياسية والإستراتيجية وتأثيرها على العلاقة المصرية البريطانية (١٩١٤-١٩٧٦)، دار الكاتب، القاهرة، ١٩٦٨، ص ص ١٣٤-١٤٦.
- ٦٩- مصطفى الحفناوي، المصدر السابق، ص ص ٤١٣-٤١٥.
- ٧٠- محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس في ١٠٠ عام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص ص ١٢٠-١٢٣.

سياسة مصر الداخلية في الحد من التضخم النقدي ١٩٣٩-١٩٤٥م
(دراسة تاريخية)

مجلد كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية / جامعة بابل

المصادر:

- ١- أحمد إسماعيل، صناعة النقل، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٢- جاد لبيب، البناء الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة، ١٩٥٥.
- ٣- جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم، دار علي مختار، القاهرة، ١٩٨٧.
- ٤- جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٥.
- ٥- حسنين كروم، مستقبل القوى السياسية في مصر بعد ظهور الوفد، دار مأمون، ١٩٧٧.
- ٦- حسين خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، دار أحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٢.
- ٧- راشد البراوي، حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢.
- ٨- رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مبدولي، القاهرة، د.ت.
- ٩- زكي أحمد عطا، مشكلة الأرصدة الإستراتيجية، مكتبة الآداب، الإسكندرية، ١٩٤٧.
- ١٠- شارل عيسوي، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة: سعد رحمة، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٥.
- ١١- عبد الرحمن الرفاعي، في اعقاب الثورة المصرية (١٩٣٦-١٩٥١)، ج٣، الدار القومية، القاهرة، ١٩٥١.
- ١٢- عبد القادر حلمي، الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١.
- ١٣- فرغلي علي تسن هريدي، الرأسمالية الأجنبية في مصر ١٩٣٧-١٩٥٧، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ١٤- فؤاد مرسي، النقود والبنوك في البلاد العربية (مصر-السودان)، مركز الدراسات العربية والعالمية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٤.
- ١٥- محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، ج٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢.
- ١٦- محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، ص١٥٩؛ محمد علي رفعت، مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل معالجتها، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، ١٩٨١.
- ١٧- محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس في ١٠٠ عام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩.
- ١٨- محمد عبد الرحمن، قناة السويس وأهميتها السياسية والإستراتيجية وتأثيرها على العلاقة المصرية البريطانية (١٩١٤-١٩٧٦)، دار الكاتب، القاهرة، ١٩٦٨.

- ١٩- محمد علي رفعت، المصدر السابق، ص ص ١٩٢-١٩٦.
- ٢٠- محمد علي رفعت، مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل معالجتها، مكتبة الأنجلو- مصرية، القاهرة، ١٩٨١.
- ٢١- محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤-١٩٥٦، المكتبة التجارية الكبرى، الإسكندرية، ١٩٥٦.
- ٢٢- محمود فهمي لهيطة، مصر الدائنة في عهد فاروق الأول، الأرصة الإسترلينية وأثرها على مستقبل الزراعة والصناعة ومستوى المعيشة للمصريين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٧.
- ٢٣- محمود متولي، تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٢٤- مرفت صبحي غالي، العلاقات الاقتصادية المصرية - البريطانية (١٩٣٥-١٩٤٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٢٥- مصطفى الحفناوي، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج ٢، النزاع العربي البريطاني، مطبعة دار أحياء اليوم، القاهرة، ١٩٥٢.
- ٢٦- مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع الاقتصادي، مكتبة البيان المصري العربي، القاهرة، ١٩٥٧.
- ٢٧- مصطفى السقاف، الرقابة على النقد الاجنبي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٤.
- ٢٨- نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢-١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.